الأمم المتحدة

TD/517

Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

التحرّك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدُم التجارة والتنمية

إعلان منتدى الشباب

يتضمن هذا الإعلان أولويات وتوصيات الشباب الذين شاركوا في عملية الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) المفضية إلى منتدى الأونكتاد الرابع عشر للشباب في نيروبي، بكينيا، الذي عقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦. والوثيقة ثمرة شهور من العمل والإعداد والتواصل والتشاور والتحليل والتقييم بلغت ذروتها في منتدى الشباب، وهي تستند إلى مشاورات سابقة جرت عبر الإنترنت، واجتماعات شخصية، وتفاعل في الأجزاء الرسمية من دورة الأونكتاد الرابعة عشرة. ويعد تنوع المشارب الممثَّلة في منتدى الأونكتاد الأول للشباب، وكذلك المنتدى الإلكتروني، مكسباً في حد ذاته للأونكتاد الرابع عشر. وبفضل مشاركة ما يزيد عن ٢٥٠ مشاركاً من ٧٠ بلداً مختلفاً، إضافة إلى ١ ٠٠٠ مشارك على الإنترنت، أتاحت هذه المناسبة إلقاء نظرة شاملة حقاً على الأدوات اللازمة لتفعيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من حيث التجارة والتنمية.

بلد واحد، صوت واحد

١- "دولار واحد، صوت واحد" ليست الصيغة الملائمة للتداول بشأن هذه المسائل. ومن المهم للغاية مواصلة وتدعيم ولاية الأونكتاد ونهجه المتكامل إزاء تطور العولمة وإدارتها والترابط بين التجارة والمال والاستثمار والتكنولوجيا لأنها تؤثر في آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما في حياة النساء والأجيال القادمة.

GE.16-13589(A)
1613589

الرجاء إعادة الاستعمال

التعليم الجيد

٢- التعليم الجيد الذي يلبي طلب القوى العاملة والمجتمع هو استثمار تأسيسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لولاية الأونكتاد أن تعزز فرص التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات التي لا تجعل أحداً متخلفاً عن الركب. وينبغي لهذه السياسات أن تستفيد من التكنولوجيات الجديدة ومعارف الشعوب الأصلية وسد فجوات المهارات المحلية، من خلال قنوات رسمية وغير رسمية، بما في ذلك التعلّم من الأقران. وعلى الدول أن تركز على المساواة في إتاحة الحصول على تعليم جيد بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والانتماء العرقي ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية أو أي وضع آخر.

الحواجز التي تعترض التعليم والحلول التعاونية

٣- تشمل الحواجز الهيكلية والمؤسسية التي يصطدم بها التعليم الجودةُ، والقدرة على تحمل التكاليف، وسهولة المنال، والملاءمة. وتتأثر هذه الحواجز بعُسْر التمويل (للمؤسسات والطلاب)، والامتثال للأطر التنظيمية، وعدم معرفة الأولويات، وانعدام الاستقامة الأكاديمية، وعدم الاعتراف الرسمي، والأعراف الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يديم حالة عدم المساواة في الفرص والنتائج.

٤- ونحن نطلب إنشاء مركز اعتماد دولي متكامل بالتعاون مع هيئات الاعتماد في مختلف المناطق أو البلدان. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إقامة البلدان المتقدمة شراكات مع أقل البلدان نمواً لتبادل أفضل الممارسات لإيجاد بنية تحتية تعليمية متقدمة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يشجع التعاون بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة للارتقاء بجودة التعليم عن طريق تبادل أفضل الممارسات في التعليم والموارد لدعم الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

تشجيع بيئات التعلّم المواتية

٥- يجب عكس اتجاه استمرار استبعاد النساء والفتيات، وتزايد تكاليف الاستثمار في التعليم، والفجوات بين المهارات وفرص كسب الرزق، إضافة إلى الاحتياجات المجتمعية. ويشمل ذلك استيفاء المهارات المفاهيمية والبشرية والتقنية على حد سواء.

٦- ووفقاً لولاية الأونكتاد، يمكن اتخاذ إجراءات لتعزيز فرص تلقي تعليم جيد ميسور التكلفة باعتبار ذلك عاملاً رئيسياً من العوامل التي تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز الحواجز الكبرى التي تعرقل نقل المعرفة بفاعلية وتنمية المهارات المناسبة. ويمكن فعل ذلك من خلال الشراكات بين الحكومات والجهات التعليمية (الرسمية وغير الرسمية)، والصناعة، والقوى العاملة، والشباب، والمجموعات الطلابية، والقطاعات الأخرى المعنية التي يمكن أن تكون فعالة في تقوية البنى التحتية المواتية للتعليم بقدر أكبر.

التوفيق بين المهارات والاحتياجات

٧- يجب توسيع ولاية الأونكتاد بحيث ينخرط في بناء القدرات المتعلقة بزيادة فرص اكتساب المهارات والمعارف التي تمكّن من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بمزيد من الفعالية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالموضوع الفرعي ٣، وتوثيق الشراكات بين الكيانات التعليمية وأرباب العمل والطلبة ومجموعات الشباب وسوى ذلك من الجهات صاحبة المصلحة عن طريق المشاورات المستمرة، والبرامج التوجيهية، وبرامج التعليم المتكامل مع العمل، وأنشطة البحث والتطوير. وتفيد هذه الأدوات المذكورة آنفاً في تحديد الفجوات المحتملة بين المهارات التي تُنمّى بواسطة التعليم وتلك التي يحتاج إليها الاقتصاد والمجتمع.

٨- ويجب تشجيع تنظيم المشاريع عن طريق زيادة موارد تطوير مشاريع الأعمال الخاصة بالشباب من خلال تعبئة موارد القطاعين الخاص والعام بإنشاء الحاضنات، والبرامج التوجيهية، والاستثمار.

٩- ويجب بذل ما يلزم من جهود لتحسين برامج التبادل وزيادتها لتمكين الشباب في أقل البلدان نمواً من تلقّي التعليم في القطاعات غير المتاحة في بلدانهم. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية عبر الحدود.

١٠- وينبغي اتخاذ مبادرات ترسّخ اكتساب المهارات العملية المناسبة ومواءمة المقررات الدراسية مع ما يتطلبه واقع سوق العمل الدينامية، والمنافع الاجتماعية، والتنمية المستدامة، لتدعيم تنمية كل من المهارات الرسمية وغير الرسمية في التعليم قصد إعداد قدرات الشباب ومهاراتهم المناسبة، مع توفير السياق اللازم لهم والقدرة على التكيف استناداً إلى أساس متين من الأدوات العملية.

١١- ونحن بحاجة إلى التعليم الذي يوفر سبل العيش في الوقت الذي يمكّن فيه الناس ويوطد المساواة ويحافظ على كوكب الأرض. ويتعلق ذلك خاصة بالموضوع الفرعي ٤.

١٢- ولذلك، فإننا نطالب برسم مخطط تعليمي دولي بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لبلورة رؤية واستراتيجية للتعليم على مدى ١٥ عاماً على الصعيد العالمي.

توفير وظائف أكثر وأفضل

١٣- في عصرنا هذا الذي يتميز بانتشار لبطالة الشباب والبطالة المقنعة يثير القلق، ثمة تحدّ جماعي يجب التصدي له على سبيل الأولوية؛ وهو يكتسب المزيد من الأهمية في ضوء اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ عالمياً. وتعزز المشاركة الكاملة للشابات في القوى العاملة هذه الأهداف.

١٤- ونحن نطالب بتفعيل الغاية ٨-٦ (بشأن بطالة الشباب) والغاية ٨(ب) (الاستراتيجية العالمية بشأن بطالة الشباب) من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق ذلك تحديداً بالموضوع الفرعي ٤ وينبغي تفعيله على هذا الأساس.

١٥- ولتحقيق أفضل استخدام لنهج "تهيئة الأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، نحتاج إلى التعاون بين جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، بما في ذلك الكيانات التعليمية، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وأرباب العمل. ويمكن أن يركز هذا التعاون على المشاركة في وضع خرائط طريق وصوغ محتواها المواضيعي، والحصول على التمويل، وتحديد الفجوات بين الاحتياجات المجتمعية وفرص كسب الرزق من خلال توفير فرص عمل لائق، بما في ذلك سبل تنظيم المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في منح تأشيرات قصيرة الأجل للمشاركة في برامج اكتساب المهارات لتيسير التنقل بين البلدان من أجل المساعدة على تحديد المواهب في الخارج لسد الفجوات قصيرة الأجل.

١٦- ويجب بذل جهود مدروسة لتغيير عملية قياس البطالة بين الشباب. فالقياس الرسمي لا يأخذ في الاعتبار لدى حساب بطالة الشباب إلا الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة. بل إن كثيراً من الشباب لا يكونون قد أتمّوا تعليمهم وقتذاك. وهذا يُغفل عدداً كبيراً من الشباب، لا سيما أكثرهم ضعفاً؛ ولذلك، ينبغي تصحيح عمل الأونكتاد في مجال القدرة الإحصائية.

مساءلة الدولة

١٧- تُعدّ مساءلة الدولة وتحسين الحوكمة أحد أهم المواضيع التي برزت أثناء عملية ما بعد عام ٢٠١٥. ويتجسد ذلك أيضاً في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بوصفه مجال تركيز قائماً بذاته. وتعتبر مساءلة الدولة شرطاً مسبقاً لا غنى عنه من أجل فعالية الأونكتاد في العمل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد سلط الشباب الضوء على النقاط الرئيسية التي تؤدي إلى تحسين العلاقة بين الدولة والشعب، ومن ثم إلى تعزيز مساءلة الدولة.

سيادة القانون

١٨- يفهم الشباب أن سيادة القانون جزء أصيل من الحكم الرشيد والممارسة السليمة للسلطة العامة. وتقتضي سيادة القانون أن يساءل الجميع على قدم المساواة أمام القانون. ويحث الشباب الأونكتاد على ترسيخ هذا المبدأ، خاصة لدى المكلفين بممارسة السلطة العامة بصرف النظر عن مناصبهم أو سلطتهم.

الشفافية

١٩- يدرك الشباب أن المساءلة لا يمكن أن تتحقق من دون توافر معلومات مناسبة وكاملة - مثل إتاحة الفرص المناسبة للحصول على المعلومات في شكل غير معقد ومن دون

إجراءات بيروقراطية لا لزوم لها، ووضع إطار قانوني بشأن الشفافية – يتعلق بالمسائل التي تصب في الصالح العام. ولذلك، يلزم وجود شرط يقضي بافتراض توفير جميع المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة. وينبغي تطبيق السياسات والممارسات المتصلة بالشفافية والمساءلة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من خلال توفير بيئة دستورية ومؤسسية وتنظيمية مواتية.

٢٠- وينبغي لسياسات الدولة وممارساتها أن تسخّر بفاعلية الأدوات التكنولوجية الحديثة، وكذلك وسائل الإعلام التقليدية عند الاقتضاء قصد جعل المعلومات في متناول الجميع فعلياً.

المؤسسات الدولية

٢١- تكتسي المؤسسات الدولية أهمية خاصة لضمان تحقيق المساءلة الفعالة للدول بشأن المواضيع التي تغطي عمل الأونكتاد. لكن الشباب يعترفون بالظروف الخاصة لكل بلد، ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف باعتباره مجرد ميسّر لضمان مساءلة الدول. لكن فيما يتعلق بالقضايا التي تهم المؤسسات الدولية، نحث هذه المؤسسات على أن تسخّر كل ما لديها من نفوذ حيثما أمكن بحيث تخضع الدول للمساءلة. وثمة قضية محددة تثير قلق الشباب تتصل بالفساد الذي يحيط بصرف القروض المقدمة من المؤسسات الدولية.

المؤسسات المحلية

٢٢- يعترف الشباب بالعمل الهام والقيم الذي تؤديه المنظمات الشعبية والزعماء المحليون وفئات مجتمعية أخرى لإخضاع الدول للمساءلة عن قراراتها وأفعالها، والمساهمة من ثم في إقامة مجتمعات حرة وفاعلة. ولذلك ينبغي أن توفر الدول بيئة آمنة يعمل فيها المجتمع المدني.

التعاون الضريبي

٢٣- وأخيراً، يعترف الشباب بقضية التعاون العالمي في مجال الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، وهو ميدان للأونكتاد فيه ولاية حتمية. ويحث الشباب على تعزيز ولاية الأونكتاد للسماح بعقد المحادثات والعمل بشأن الموضوع من خلال المزيد من السبل المشروعة والشاملة.

خطة عام ٢٠٣٠ وعمليات التنمية المستدامة

٢٤- ينبغي للأونكتاد أن يبني القدرات التقنية للدول للارتقاء بمستوى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وربطها بعمليات التنمية المستدامة الأخرى (مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، والحد من أخطار الكوارث، وتمويل التنمية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) على جميع المستويات، فيما يتعلق بالتجارة والتنمية. ونحن نرحب بتحسين التفاعل بين العلوم

والسياسات، إضافة إلى تحسين الاتساق والتآزر بين لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والهياكل التكنولوجية الأخرى، مثل آلية تيسير التكنولوجيا المعتمدة حديثاً.

٢٥- وأخيراً، وقد استهلّت الإنسانية عصراً جديداً من التنمية المستدامة، أثبت الشباب أن لديهم المعرفة والخبرة والحماس للإسهام في كل عملية وُفر لهم حيز للمشاركة فيها إسهاماً مهماً يحدث تغييرات. ومن المؤكد أن لدى الشباب القدرة على المساعدة على إنشاء وتنظيم أونكتاد أكثر اتساقاً وفاعلية.